



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير

المُستجدات لتطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية
في الدول العربية

2017

الفهرس

2	تمهيد
3	أولاً: وضعية الإحصاءات في الدول العربية
4	ثانياً: نتائج استبيان المستجندات حول تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية
5	1. تقرير عن الاستبيان المرسل إلى المراكز الإحصائية
5	المحور الأول: الأدلة والمنهجيات الإحصائية
8	المحور الثاني: القدرات الإحصائية والحوكمة
10	المحور الثالث: الجهات المسؤولة عن المؤشرات الإحصائية
13	المحور الرابع: التحديات والصعوبات عند إجراء المسح الميداني
13	2. تقرير الاستبيان المرسل إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد
13	المحور الأول: الأدلة والمنهجيات الإحصائية
16	المحور الثاني: طرق التنسيق مع الهياكل الإحصائية الوطنية
16	المحور الثالث: استراتيجيات النهوض بإحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية... ..
18	المحور الرابع : تناسب الموارد المتاحة في البنك المركزي
19	المحور الخامس : النماذج الاقتصادية لدى البنك المركزي
20	3. تقرير حول الاستبيان المرسل إلى وزارات المالية
20	المحور الأول : الأدلة والمنهجيات الإحصائية
21	المحور الثاني : استراتيجيات النهوض بإحصاءات مالية الحكومة
22	المحور الثالث : تناسب الموارد المتاحة في وزارة المالية
22	ثالثاً: مقترحات حول تطوير الإحصاءات
23	رابعاً: الإجراءات المتخذة للانضمام إلى معيار النشر الخاص
25	خامساً: الاستنتاجات
26	سادساً: التوصيات

تمهيد

أعد صندوق النقد العربي بصفة أمانة اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربسات" ثلاثة استبيانات أرسلت إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية، والمراكز الإحصائية في الدول العربية، وذلك للوقوف على آخر المستجدات والتدابير المتخذة لتطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية. تسلم الصندوق ردود من 33 مؤسسات عربية، موضحة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

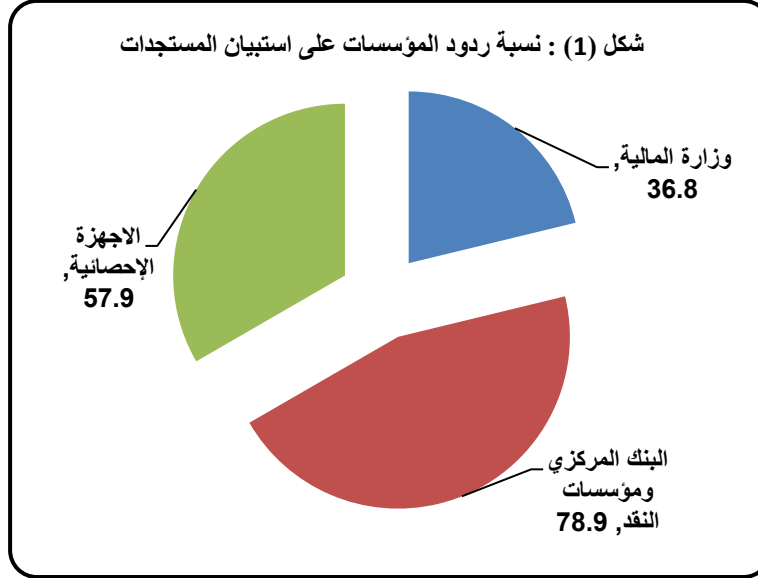
استبيان المستجدات والتدابير المتخذة لتطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

2017

الأجهزة	البنوك المركزية	وزارات المالية	
-	x	-	الأردن
x	x	-	الإمارات
x	x	-	البحرين
-	x	-	تونس
x	-	x	الجزائر
-	-	-	جيبوتي
	x	x	السعودية
x	x	x	السودان
x	-	-	سورية
-	-	-	الصومال
-	x	-	العراق
	-	x	سلطنة عمان
x	x	x	فلسطين
x	x	x	قطر
-	-	-	القمر المتحدة
x	x	-	الكويت
-	x	-	لبنان
x	x	-	ليبيا
x	x	-	مصر
-	x	x	المغرب
-	x	-	موريتانيا
x	-	-	اليمن
11	15	7	العدد الإجمالي

x تشير إلى استلام صندوق النقد العربي رد من الجهة المعنية

بلغت نسبة الإجابة على الاستبيان من جانب البنوك المركزية، ووزارات المالية، والأجهزة الإحصائية حوالي 79 و 37 و 53 في المائة¹ على التوالي، شكل رقم (1).



تهدف الاستبيانات إلى تحديد أهم الإجراءات التي قامت بها المؤسسات المعنية لتطوير الأدلة والمنهجيات المطبقة خاصة فيما يتعلق بالحسابات القومية، وميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات مالية الحكومة وتحديد الجهات المسؤولة عن إنتاج البيانات الإحصائية في الدول العربية، ومعرفة المُسوحات ذات الطابع الوطني. إضافة إلى استعراض كيفية التنسيق مع باقي مؤسسات الدولة فيما يتعلق بإنتاج ونشر الإحصاءات وكذلك طبيعة هذه النشرات ودورها، وعدد الإحصائيين العاملين في الهياكل الإحصائية. ركزت الاستبيانات أيضاً على دور وأهمية الاستراتيجيات المعمول بها في المؤسسات المعنية للنهوض بالأدلة والمنهجيات الإحصائية، لغرض الانتقال إلى أحدثها.

أولاً: وضعية الإحصاءات في الدول العربية

تلبية لتوصيات الاجتماع الثاني الذي عقد في مدينة أبوظبي بتاريخ 20-21 أكتوبر 2015 ، قام صندوق النقد العربي بصفته أمانة اللجنة الفنية لمبادرة "عربسات" بإعداد استبيان حول أهم احتياجات الدول العربية وآفاق تطوير مبادرة الإحصاءات العربية "عربسات" وإرساله إلى الدول العربية في السادس من مارس عام 2016، وقد أعد بذلك تقرير حول نتائج الاستبيان². تشير النتائج المتعلقة بالمنهجيات والأدلة الإحصائية المطبقة في الدول العربية إلى مايلي :

¹ النسبة لا تتضمن استبيانات الصومال، جيبوتي والقمر.

² موقع صندوق النقد العربي.

1. نظام الحسابات القومية

تعتمد غالبية الدول العربية على منظومة الحسابات القومية لعام 1993، كما شرعت في القيام ببعض الإجراءات تمهيداً للانتقال إلى منظومة الحسابات القومية 2008 مثل: تعديل استبيانات المُسوحات المالية والاقتصادية والديمغرافية، واعتماد التصنيف الصناعي المُحدث الذي يتماشى مع نظام 2008.

2. دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة

تُطبق سبعة دول عربية الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات بشكل كُلي، في حين تعتمد غالبية الدول العربية على الطبعة الخامسة عند اعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، لكن من بينها من قام بعدة إجراءات هامة تُسهل عملية الانتقال إلى الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات.

3. دليل الإحصاءات النقدية والمالية

أُتضح أن عدد 7 دول عربية تُطبق دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2008، وعدد 8 دول تطبق دليل 2000 وهي بصدد تعديل المسوحات النقدية لتتماشى مع دليل الإحصاءات 2008 تمهيداً للانتقال إليه.

4. إحصاءات مالية الحكومة

تعتمد بعض الدول العربية وعددها 4 دول على دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 بشكل كلي. في حين مازالت بقية الدول العربية تعتمد على دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001.

5. النظام الخاص والعام المعزز لنشر البيانات

انضمت خمسة دول عربية إلى معيار النشر الخاص SDDS وهي : الأردن، وفلسطين، ومصر، وتونس والمغرب. كما قامت الدول العربية الأخرى بإستيفاء بعض شروط مُتطلبات نظام النشر الخاص وإتخاذها لبعض الإجراءات بهدف تحسين جودة البيانات الإحصائية، والاقتصادية والمالية سعياً منها للانضمام إلى معايير النشر الخاص التابع لصندوق النقد الدولي. في حين أن 15 دولة عربية تعمل على استكمال شروط الانضمام إلى النظام العام المعزز لنشر البيانات e_GDDS.

ثانياً: نتائج استبيان المُستجدات حول تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

تضمّنت الاستبيانات الثلاثة المرسلّة للبنوك المركزية، ووزارات المالية، والأجهزة الإحصائية بعض المحاور المُشتركة خاصة فيما يتعلق بالأدلة والمنهجيات الإحصائية المُطبقة، وطُرق التنسيق مع باقي مُنتجي الإحصاءات الأخرى والنشرات الإحصائية التي تُصدرها، وعدد الإحصائيين العاملين في المؤسسات المعنية. إضافة إلى الإجراءات المتخذة للانضمام إلى معيار الخاص "SDDS" لنشر البيانات.

كما غطى الاستبيان الخاص بالأجهزة الإحصائية ثلاثة محاور إضافية تتعلق بالبنود التالية :

- المُسوحات ذات الطابع الوطني.
- الجهات المسؤولة عن المؤشرات الإحصائية.
- القدرات الإحصائية والحوكمة.

1. تقرير حول الاستبيان المرسل إلى المراكز الإحصائية

استلم صندوق النقد العربي من المراكز والأجهزة الإحصائية حتى تاريخه عشرة استبيانات.

المحور الأول : الأدلة والمنهجيات الإحصائية

يُوضح جدول رقم (2) أهم الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية للانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008:

جدول رقم (2)

الاجراءات للانتقال لنظام الحسابات القومية 2008

الدول	النظام المطبق حالياً	عدد العاملين مع ذكر عدد الإحصائيين	الإجراءات
الإمارات	1993	يعمل في الهيئة الاتحادية 107 موظف منهم 13 إحصائي	يتوقع الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 بحلول عام 2019، حيث تم فصل الأنشطة الثانوية عن النشاط الرئيسي عند تجميع وترتيب بيانات المسوحات الاقتصادية. إضافة إلى تطبيق التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC 4 تمهيداً للانتقال إلى نظام 2008. نسبة التقدم في تطبيق الحسابات القومية 2008: جزئي ³ .
البحرين	1993	يعمل في هيئة المعلومات 61 موظف منهم 14 إحصائي.	يتوقع الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 بحلول عام 2019. قامت هيئة المعلومات بتوزيع خدمات الوساطة المالية بما يتوافق مع توصيات نظام 2008 لغرض الانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008. إضافة إلى تحديث بعض المفاهيم والتعاريف وتصنيف بعض الأصول لمواكبة التغييرات الجديدة لنظام 2008 وكذلك توفير دليل الأنشطة الاقتصادية ISIC 4. نسبة التقدم في تطبيق الحسابات القومية 2008 : 35%.

³ كما ورد من الأجهزة الإحصائية في الدول العربية.

الجزائر	1993	العدد الإجمالي 543 منهم 122 مهندس دولة في الإحصاء (ماجستير) و 45 تقني في الإحصاء (بكالوريوس).	يتوقع الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 في نهاية 2018، حيث قام الديوان الوطني للإحصاءات بأعداد مسوحات وطنية حول استهلاك الأسر باستخدام تصنيف وظائف الاستهلاك COICOP الخاص بنظام 2008، ومسوحات حول مؤسسات التأمين والبنوك بهدف أعداد حسابات القطاع المؤسسي للشركات المالية. كذلك القيام بإجراء ربط بين بنود مالية الحكومة "الانفاق" والعمليات الاقتصادية حسب نظام الحسابات القومية 2008. إضافة إلى تبني التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية ISIC 4 والتصنيف المركزي للمنتجات CPC 2 تمهيداً للانتقال إلى نظام 2008.
السودان	1968	العدد الإجمالي 463 منهم 193 إحصائي.	بصدد وضع خطة للانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008 بمساعدة اللجنة الاقتصادية الإفريقية.
سورية	1993	العدد الاجمالي 618 منهم 60 في المائة احصائيين	تم تحديث الاستثمارات المالية (مصارف ومالية) بما يتناسب مع نظام 2008 وتطوير المسوح الميدانية الاقتصادية والديمغرافية. كما تم وضع منهجية عمل تعتمد على نظام 1993 مع اجراء بعد التعديلات عليها للتماشي مع نظام 2008. نسبة التقدم في تطبيق الحسابات القومية 2008 : 15%.
فلسطين	1993	العدد الاجمالي 270 بعقد دائم و 112 بعقد مؤقت. منهم 106 احصائي دائم و 16 مؤقت.	يتوقع الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 بحلول عام 2019، حيث تم أعداد استراتيجية إحصائية تمهيداً للانتقال إلى نظام 2008 وكذلك اعتماد التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC 4 والبدء في تطبيق الحسابات المالية. نسبة التقدم في تطبيق الحسابات القومية 2008 : 40%

قطر	1993	...	تم اعتماد مرحلتين من أجل الانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008. التنسيق مع الإحصاءات القطاعية للانتقال إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC 4) وكذلك التنسيق مع وزارة المالية في تقسيم الانفاق الرأسمالي إلى أصول غير مالية وتحسين التقنيات الإحصائية للحصول على إجمالي تكوين رأس المال في المسح الاقتصادي. نسبة التقدم في تطبيق الحسابات القومية 2008: 25%.
الكويت	1993	يعمل في الإدارة المركزية للإحصاء 398 موظف منهم 160 في قطاع الإحصاء، بينهم 72 إحصائي والبقية في القطاعات الاقتصادية وإدارة النظم الجغرافية.	يتوقع الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 في عام 2019 ، حيث تم وضع خطة الانتقال إلى نظام الحسابات القومية 2008، ومعالجة بعض الاختلافات في نظام 1993.
ليبيا	1993	العدد الاجمالي 208 منهم 16 إحصائي.	ما زال العمل قائم بنظام الحسابات القومية لعام 1993
مصر	1993	العدد الاجمالي 3828 منهم 427 إحصائي.	يتوقع الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 في نهاية 2018. إقرار خطة واستراتيجية وطنية لتوحيد المفاهيم الإحصائية بالتنسيق مع البنك المركزي والوزارات المعنية بهدف تطبيق نظام 2008. نسبة التقدم في تطبيق الحسابات القومية 2008: 70%.
اليمن	1993	العدد الاجمالي 800 حوالي 40 موظف منهم 40 في المائة إحصائيين.	تم وضع خطة لتطبيق نظام الحسابات القومية بحلول عام 2018 وإقرارها من مجلس الوزراء.

المحور الثاني : القدرات الإحصائية والحوكمة

يُبرز الجدول التالي (3) تباين في القدرات الإحصائية والحوكمة بين الأجهزة الإحصائية في الدول العربية. فيما يلي نستعرض ما أشارت إليه الأجهزة الإحصائية:

جدول رقم (3)
النسبة المئوية لمؤشرات القدرات الإحصائية والحوكمة

ضعيف جدا	ضعيف	مرضي	جيد	جيد جدا	
					الوضع القائم
...	...	11.1	33.3	55.6	انتاج البيانات
...	...	...	...	100.0	مراعاة السرية
...	...	...	44.4	55.6	التنسيق
...	...	30.0	40.0	30.0	الموارد البشرية
...	20.0	...	40.0	40.0	التجهيزات
...	...	...	71.4	28.6	الإحصاءات حسب الجهات
...	...	10.0	30.0	60.0	استعمال تقنية المعلومات في جمع البيانات وتخزينها
...	...	...	44.4	55.6	البرمجة والمتابعة
...	...	...	40.0	60.0	الاهتمام بنوعية البيانات
					النزاهة والموضوعية
...	...	...	40.0	60.0	الاستقلالية المهنية
...	...	...	20.0	80.0	الاستقلالية العلمية
					المنهجية
...	...	...	20.0	80.0	تطبيق المعايير الدولية
...	...	30.0	...	70.0	وضع المنهجيات على الموقع الالكتروني
...	20.0	20.0	20.0	40.0	برمجة الأنشطة حسب استراتيجية معلنة
					الدقة والموثوقية
...	...	11.1	33.3	55.6	رصد مستوى الاستجابة
...	...	...	55.6	44.4	مراقبة عملية انتاج البيانات
					مدى الإستجابة للحاجيات
...	...	22.2	33.3	44.4	نشر البيانات في الوقت المناسب
...	...	22.2	22.2	55.6	مراعات دورية النشر
...	...	22.2	33.3	44.4	رصد طلب البيانات الاحصائية (القدرة على تلبية رغبة مستعملي البيانات من حكومات وباحثين وغيرهم)

المصدر : استبيان المستجدات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

■ الوضع القائم

أشار نحو 56 في المائة من الأجهزة الإحصائية أن التنسيق مع بقية الهياكل الإحصائية كان في مستوى جيد جداً. أما فيما يتعلق باستعمال تكنولوجيا المعلومات في جمع البيانات وتخزينها، فقد أظهرت النتائج أن 60 في المائة من الأجهزة الإحصائية تستخدمها بصفة جيدة جداً. في حين أشار 20 في المائة إلى ضعف التجهيزات. يذكر أن جميع الأجهزة الإحصائية تُراعي السرية في الأعمال الإحصائية.

■ النزاهة والموضوعية

فيما يتعلق بالاستقلالية العلمية، أظهرت النتائج أن 80 في المائة من الأجهزة الإحصائية في الدول العربية بمستوى جيد جداً، مقابل 60 في المائة بمستوى جيد جداً بالنسبة للاستقلالية المهنية.

■ تطبيق المنهجيات والمعايير الدولية

أشار 80 في المائة من الأجهزة الإحصائية إلى أن مستوى تطبيق المعايير الدولية جيد جداً لديها. كما أن 70 في المائة من الأجهزة الإحصائية يعتبرون أن مستوى نشر المنهجيات المُعتمدة في العمل الإحصائي على الموقع الإلكتروني جيد جداً. في حين أشار 40 في المائة منهم إلى أن مستوى برمجة الأنشطة الإحصائية حسب استيرادية معلنه جيد جداً.

■ الدقة والموثوقية

تُبين النتائج أن مستوى مراقبة ومتابعة عملية إنتاج البيانات جيد جداً بالنسبة إلى 44 في المائة من الأجهزة الإحصائية.

■ تلبية حاجيات المُستعملين

أظهرت النتائج أن مستوى نشر البيانات في الأوقات المُحددة جيد جداً بالنسبة إلى 44 في المائة من الأجهزة الإحصائية. فيما يتعلق بمراعاة دورية النشر أشار 56 في المائة إلى أن مستواها جيد جداً.

المحور الثالث : الجهات المسؤولة عن المؤشرات الإحصائية

أولا : السجلات الإدارية

إلى جانب المُسوحات، تعتمد جميع الدول العربية على السجلات الادارية للحصول على البيانات المتعلقة خاصة بمؤشرات الحسابات القومية السنوية والتجارة الخارجية. كذلك ما بين 60 إلى 70 في المائة من الأجهزة الإحصائية تعتمد على السجلات الادارية بالنسبة للبيانات المتعلقة بالزراعة والصيد البحري، والاتصالات، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المتعلقة بقطاع الخدمات (تعليم، صحة، وسياحة، الخ)، جدول رقم (4).

جدول رقم (4)

الحصول على البيانات من خلال السجلات الإدارية

البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
الحسابات القومية													
السنوية	91.0	10	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الربعية	81.8	9	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
التجارة الخارجية	100.0	10	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدخل والاستهلاك	27.3	3						✓	✓	✓			
التطورات الاقتصادية	27.3	3						✓	✓	✓			
إحصاءات الأسعار	36.4	4		✓			✓				✓	✓	
إحصاءات السكان والعمالة	54.5	6			✓	✓	✓	✓			✓	✓	
إحصاءات النشاط الاقتصادي													
الزراعة والصيد البحري	63.6	7		✓			✓	✓	✓	✓		✓	
الصناعات التحويلية	27.3	3						✓	✓	✓			
الصناعات الاستخراجية	27.3	3						✓	✓	✓			
النفط والغاز	54.5	6		✓		✓	✓	✓	✓	✓			
التجارة	45.5	5	✓	✓				✓	✓	✓			
الاتصالات	63.6	7		✓			✓	✓	✓	✓		✓	
النقل	54.5	6		✓			✓	✓	✓	✓			
الموارد الطبيعية	54.6	6	✓	✓		✓	✓	✓	✓				
إحصاءات البيئة	63.6	7	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓			

27.3	3		√					√		√			إحصاءات القطاع غير الرسمي
54.5	6		√	√	√			√	√	√			الإحصاءات الإجتماعية
63.6	7	√	√		√	√		√	√	√			إحصاءات مالية الحكومة
72.7	8	√	√	√	√	√		√	√	√			الإحصاءات النقدية والمالية
72.7	8	√	√	√	√	√		√	√	√			ميزان المدفوعات
60.0	7	√	√	√	√			√	√	√			التمويل والتأمين
70.0	8		√	√	√	√		√	√	√		√	التعليم
63.6	7		√	√	√	√		√	√	√			الصحة
72.7	8		√	√	√	√		√	√	√		√	السياحة
72.7	8		√	√	√	√		√	√	√		√	الثقافة
63.6	7		√	√	√	√		√	√	√			الرياضة

المصدر : استبيان المستجندات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

ثانياً : المُسوحات الاقتصادية والاجتماعية

تعتمد جميع الأجهزة الإحصائية المعنية بهذا الاستبيان على المُسوحات عند اعداد إحصاءات الأسعار. كما تشير النتائج إلى أن 90 في المائة من الأجهزة الإحصائية تستند إلى المُسوحات عند اعداد الحسابات القومية. أما بالنسبة لإحصاءات الدخل والاستهلاك فتعتمد 90 في المائة من الدول العربية على المسوحات جدول رقم (5).

جدول رقم (5)

الحصول على البيانات من خلال المسوحات

	الإمارات	البحرين	الجزائر	السودان	سورية	قطر	فلسطين	الكويت	ليبيا	مصر	اليمن	اجملي	(%) من الاجملي
الحسابات القومية													
السنوية	√	√	√		√	√	√	√		√	√	9	81.8
الرابعة	√	√	√			√	√	√	√	√		8	72.7
التجارة الخارجية			√			√						2	18.2
الدخل والاستهلاك	√	√	√	√	√		√	√	√	√	√	10	90.9
التطورات الاقتصادية		√	√		√			√		√	√	6	54.5
إحصاءات الأسعار	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	11	100.0
إحصاءات السكان والعمالة	√		√	√	√		√	√	√	√	√	9	81.8

إحصاءات النشاط الاقتصادي												
54.5	6	√		√	√	√		√		√		الزراعة والصيد البحري
72.7	8	√	√	√	√	√	√	√		√		الصناعات التحويلية
72.7	8	√	√	√	√	√	√	√		√		الصناعات الاستخراجية
72.7	8	√	√	√	√	√	√	√		√		النفط والغاز
54.5	6			√	√	√	√	√		√		التجارة
45.5	5	√			√	√	√	√				الاتصالات
54.5	6	√			√	√	√	√		√		النقل
36.4	4	√	√		√			√				الموارد الطبيعية
9.1	1					√						إحصاءات البيئة
36.4	4	√				√		√		√		إحصاءات القطاع غير الرسمي
63.6	7	√	√	√		√		√	√	√		الإحصاءات الاجتماعية
9.1	1						√					إحصاءات مالية الحكومة
18.2	2				√		√					الإحصاءات النقدية والمالية
9.1	1					√						ميزان المدفوعات
27.3	3				√	√				√		التمويل والتأمين
18.2	2	√				√						التعليم
18.2	2	√				√						الصحة
36.4	4	√	√		√	√						السياحة
27.3	3	√			√	√						الثقافة
18.2	2	√			√							الرياضة

المصدر : استبيان المستجدات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

المحور الرابع : التحديات عند اجراء المسح الميداني

تعددت التحديات التي تواجه المراكز الإحصائية عند اجرائها للمسوحات الميدانية، نذكر منها تحديات تتعلق بالتطورات المحلية أو صعوبة الوصول إلى بعض الأماكن النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية. إضافة إلى ضعف الوعي الإحصائي لدى بعض أفراد المجتمع وعدم دقة المعلومات المُدلى بها. كذلك أشار البعض إلى ضعف الموارد المادية والتجهيزات. فيما يلي نستعرض ملخص لأهم التحديات كما وردت من الأجهزة الإحصائية :

1. بطء استجابة بعض المؤسسات في القطاع الخاص إلى تزويد الأجهزة الإحصائية ببيانات المسوحات الاقتصادية.
2. ضعف التمويل المالي، حيث لا يتناسب مع المسوحات الجديدة التي تعمل عليها الأجهزة الإحصائية (مكرر من أكثر من جهاز إحصائي).
3. توسيع حجم العينة أصبح حاجة ملحة من أجل اعداد مؤشرات دقيقة.
4. تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في جمع البيانات المتعلقة بالمسوحات.
5. ضرورة تحسين التعاون بين الأجهزة الإحصائية والقطاعات المنتجة للإحصاءات الرسمية.
6. توسيع مستوى نطاق تغطية القطاع الخاص للوصول إلى إحصاءات شاملة.
7. ضعف معدل الاستجابة وجودة المعلومات.
8. ضرورة تحديث الإطار العام للمسوحات.
9. تعدي بعض المنظمات والمؤسسات الدولية على عمل الأجهزة الإحصائية خاصة فيما يتعلق بالمسوحات الميدانية.
10. ضعف الوعي الإحصائي لدى فئات المجتمع (مكرر من أكثر من جهاز إحصائي).
11. صعوبة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون العمل الإحصائي عند تأخر المصدر بتزويد البيانات الإحصائية للجهاز الإحصائي.
12. التطورات المحلية حالت دون الوصول إلى العديد من الأماكن داخل الدولة .
13. ضعف الموارد البشرية والمادية لدى بعض الأجهزة الإحصائية.
14. نقص اكتمال البيانات الإحصائية في السجلات الادارية.

2. تقرير حول الاستبيان المرسل إلى البنوك المركزية ومؤسسات النقد

أستلم صندوق النقد العربي من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية أربعة عشر استبيان بنسبة بلغت نحو 79 في المائة من اجمالي الاستبيانات المرسلة إليها.

المحور الأول : الأدلة والمنهجيات الإحصائية

نلاحظ أن هناك إختلاف في الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية من أجل الإنتقال إلى ميزان المدفوعات الطبعة السادسة والإحصاءات النقدية والمالية لعام 2008. يوضح جدول رقم (6) أهم الإجراءات التي قامت بها الدول العربية :

جدول رقم (6)
أهم الاجراءات للانتقال إلى ميزان المدفوعات الطبعة السادسة والإحصاءات النقدية 2008

الدول	النظام المطبق حالياً	عدد العاملين	الإجراءات
الأردن	ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة وجزئي السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000	- ميزان المدفوعات: 8 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 8 موظفين	ميزان المدفوعات: إجراء العديد من المسوحات المعنية بالقطاع الخارجي بالتعاون مع الجهات الأخرى بالملكة. طلب بيانات تفصيلية بما يتوافق مع متطلبات الطبعة السادسة.
الإمارات	ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2008	- ميزان المدفوعات: موظف واحد - الإحصاءات النقدية والمالية: موظفين	ميزان المدفوعات: الحصول على البيانات من خلال إحصاءات القطاع المصرفي وعبر الشركاء الأساسيين.
البحرين	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000	- ميزان المدفوعات: 3 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 5 موظفين	الإحصاءات النقدية والمالية: توسيع التغطية للإحصاءات المالية في النشرة الإحصائية الشهرية لتشمل على شركات الأعمال الاستثمارية ومحلات الصيرافة كما تم إضافة بيانات القروض والتسهيلات لغير المصارف وشركات التأمين.
تونس	ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 1984	- ميزان المدفوعات: 22 موظف - الإحصاءات النقدية والمالية: 8 موظفين	ميزان المدفوعات: إدراج العديد من البنود في الطبعة الخامسة تحت بند الخدمات حسب متطلبات الطبعة السادسة كخدمات الصيانة والإصلاح وخدمات الصناعات التحويلية القائمة على مدخلات مادية وإدراج السلع المعاد تصديرها كبند تكميلي وكذلك إعادة تدوير السلع تحت بنود تتطابق مع الطبعة السادسة. وتنوع مصادر المعطيات بتعميم المسوحات على قطاع الخدمات والاستثمار. واعداد وضعية الدين الخارجي طبقاً للمرشد الجديد لإحصاءات الدين الخارجي. والتبويب القطاعي المالي وغير المالي لدين المؤسسات الخارجي . الإحصاءات النقدية والمالية: تنميط الإحصاءات النقدية وفقاً لدليل 2008 والإمتثال إلى المعايير وموائيق الممارسات السليمة .
السعودية	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000	- ميزان المدفوعات: 5 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 8 موظفين	ميزان المدفوعات: سد بعض الفجوات في الميزان من خلال وضع بيانات جديدة والاعتماد على البيانات من جهات متخصصة. الإحصاءات النقدية والمالية: البدء بإعداد نماذج البلاغات الموحد الصادرة عن صندوق النقد الدولي وإعادة تصنيف ميزانية موحدة للبنوك المرخصة.
السودان	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000	- ميزان المدفوعات: 7 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 7 موظفين	ميزان المدفوعات: يطبق وفقاً للطبعة السادسة منذ 2015 وتم تحويل السلاسل الزمنية إلى منهجية الطبعة السادسة. الإحصاءات النقدية والمالية: تعزيز البيانات المالية والنقدية بما يتوافق مع أحدث المنهجيات الدولية. كما يتم العمل حالياً على جمع البيانات المطلوبة التي تساهم في الانتقال لأحدث الأدلة والمنهجيات.

العراق	ميزان المدفوعات: يعرّض البنك المركزي عضو في لجنة وطنية لتطوير عمل الإحصاءات التي تضم ممثلين من الهياكل الإحصائية في الجمهورية ويترأسها الجهاز المركزي للإحصاء. الإحصاءات النقدية والمالية: التدريب المتواصل مع صندوق النقد العربي والدولي، وحضور المشاورات مع صندوق النقد الدولي.	- ميزان المدفوعات: 7 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 11 موظف	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000
فلسطين	ميزان المدفوعات: تم إعداد سلسلة البيانات الربعية والسنوية وأرسلها لصندوق النقد الدولي لبدء الرأي والملاحظات. الإحصاءات النقدية والمالية: تجميع بيانات شركات المالية وشركات التأمين ونشرها بشكل ربع سنوي.	ميزان المدفوعات: موظفين إثنين	ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2008
قطر	ميزان المدفوعات: يقوم مصرف قطر المركزي بإرسال إحصاءات ميزان المدفوعات إلى صندوق النقد الدولي، حيث يتم معالجة الإحصاءات وفقاً للطبعة السادسة. الإحصاءات النقدية والمالية: تم استقبال بعثة فنية من صندوق النقد الدولي لتطوير الإحصاءات النقدية والمالية.	- ميزان المدفوعات: 5 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 6 موظفين	ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2008
الكويت	ميزان المدفوعات: التأكد من سلامة المنهجيات المتبعة في تقدير بنود ميزان المدفوعات والمراجعة المستمرة للجهات والمؤسسات والشركات التي يتم الاعتماد عليها في الحصول على البيانات وكذلك التطوير المستمر لنماذج تجميع البيانات.	- ميزان المدفوعات: 6 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 10 موظفين	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000
لبنان	ميزان المدفوعات: تحسين نظام البلاغات عن المعلومات الدولية، إضافة إلى تفاصيل أكثر دقة للتحويلات وكذلك إطلاق المسح المنسق للاستثمار المباشر للقطاع المصرفي والمالي وقطاع التأمين. الإحصاءات النقدية والمالية: يتم باستمرار تحديث التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان والموجهة للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وبالتنسيق مع لجنة الرقابة على المصارف.	- ميزان المدفوعات: 5 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: 10 موظفين	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000
ليبيا	ميزان المدفوعات: تم تنقيح النماذج الخاصة بالمسوحات.	...	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000
مصر	ميزان المدفوعات: جاري العمل على تطبيق الطبعة السادسة	...	ميزان المدفوعات الطبعة السادسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2000
موريتانيا	ميزان المدفوعات: تلقي مساعدات فنية من صندوق النقد الدولي. كذلك تطبيق التوصيات فيما يتعلق بالتحويلات والاستثمار الاجنبي ومداخل السياحة. الإحصاءات النقدية والمالية: إتخاذ كافة الإجراءات الرامية إلى تطوير الحسابات النقدية حسب توصيات صندوق النقد الدولي.	- ميزان المدفوعات: 5 موظفين - الإحصاءات النقدية والمالية: موظفين إثنين	ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة/دليل الإحصاءات النقدية والمالية 2008

المحور الثاني : طرق التنسيق مع الهياكل الإحصائية الوطنية

أشارت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى عدة مسائل تتعلق بطرق التنسيق بينها وبين الهياكل الإحصائية الوطنية. نستعرض فيما يلي أهم ما تتطرق إليه البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حول هذا الموضوع:

1. التعاون والتنسيق المتواصل وتنظيم القوانين بين الهياكل الإحصائية فيما يتعلق بالإحصاءات التي تصدرها الجهات المعنية على أسس تبادل هذه الإحصاءات وكذلك عقد ورش العمل بين مؤسسات الدولة.
2. ضبط إحصاءات الصادرات والواردات في ميزان المدفوعات عبر اعتماد نظام إلكتروني بديل للنظام الورقي، وربطها بالمصارف التجارية والمحطات الجمركية والبنك المركزي مع بعض الوزارات.
3. التنسيق المستمر بين البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء بهدف توفير بيئة داعمة لجودة البيانات الإحصائية والتأكد من تطبيق المنهجيات والمعايير المتبعة وضمان اتساقها والحصول عليها وفقاً لجدول زمني مسبق. إضافة إلى تدعيم وضبط التعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات.
4. التنسيق من خلال لجان عمل متعلقة بالإحصاءات الاقتصادية والمالية والنقدية.
5. عقد الاجتماعات بين اللجان المشتركة في كل من وزارات الدولة والجهاز المركزي للإحصاء.
6. تبادل المعلومات وربطها إلكترونياً بين البنك المركزي والدوائر الأخرى المتعلقة بالإحصاءات في وزارات الدولة.
7. عقد اجتماعات تنسيقية ودورية لبحث أوجه التعاون بين البنك المركزي والهياكل الإحصائية الأخرى.
8. التنسيق المستمر بين البنك المركزي والجهاز الإحصائي خاصة عند إجراء المسوحات الميدانية.
9. الربط الإلكتروني لتبادل التقارير المالية "IFRS" خاصة فيما يتعلق بالتصاريح البنكية.

المحور الثالث : استراتيجية النهوض بإحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية

أشارت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بوجود استراتيجية للنهوض بإحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية. نستعرض فيما يلي أهم ملامح الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الدول العربية:

- ذكر البنك المركزي الأردني أن الاستراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق جمع إحصاءات ميزان المدفوعات وتحسينها وزيادة جودتها وشموليتها. كما أشار أيضاً أنه يتم التنسيق مع دائرة الرقابة من أجل تطبيق البلاغات الموحدة.
- أعرب مصرف الإمارات المركزي عن مشروع للحصول على البيانات الضرورية لميزان المدفوعات عبر نظام سويفت.
- أشار مصرف البحرين المركزي أنه يسعى من خلال الاستراتيجية إلى إعداد ونشر البيانات بشكل فصلي بدل سنوي. إضافة إلى تدريب عدد كبير من الكوادر لإعداد ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وكذلك التوجه إلى النظام الإلكتروني لاستلام وتجميع البيانات.

- ذكر البنك المركزي التونسي أن له استراتيجية تهدف للنهوض بإحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية، حيث قام بصياغة قواعد العمل الإحصائية والنظم المعلوماتية من خلال تحديثها لمواءمتها مع توصيات الطبعة السادسة. كما أشار أيضاً إلى تطوير نظام إلكتروني لتجميع وضبط المعطيات عبر مسوحات تدفقات ومراكز الإستثمارات الأجنبية. إضافة إلى تعميم المسوحات على بعض قطاعات الخدمات وتعميم التقديرات لبعض بنود ميزان المدفوعات. أما فيما يتعلق بالإحصاءات النقدية والمالية، فتهدف الاستراتيجية إلى اعداد أنظمة للمعلوماتية بما فيها نظام المعلومات للإدارة العامة للإحصاء.
- أكدت مؤسسة النقد العربي السعودي أن أهم ملامح الإستراتيجية لديها هو الجهود المستمرة لتحسين البيانات من حيث النوعية والتغطية والدورية.
- وضح البنك المركزي السوداني أن الاستراتيجية تشمل على عدة بنود منها : تبني مسح للاستثمار الاجنبي المباشر، والوصول إلى تقديرات معقولة فيما يتعلق بتحويلات العاملين السودانيين بالخارج، والاتفاق مع سوق الأوراق المالية لاعداد بيانات جيدة، وتحسين جودة البيانات الواردة من المصارف التجارية عن طريق تكثيف ورش العمل وبرامج التوعية لمعدي البيانات بالمصارف، وحل العقبات التي تقف في وجه عمل المسح الميداني المتعلق بالإحصاءات النقدية والمالية.
- أشار البنك المركزي العراقي انه يسعى من خلال الاستراتيجية إلى مواكبة التطورات الدولية في مجال إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية.
- أشارت مؤسسة النقد الفلسطيني إلى أن أهم ملامح الإستراتيجية هو التحول إلى الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات لموائمة تدفقات ميزان المدفوعات وأرصدة الاستثمارات الدولية. إضافة إلى اعداد الإحصاءات النقدية والمالية على أساس التدفقات لشركات الإبداع والشركات المالية الأخرى.
- يسعى مصرف قطر المركزي من خلال الإستراتيجية إلى الانضمام إلى معيار النشر الخاص SDDS.
- ذكر بنك الكويت المركزي بأن الاستراتيجية تهدف إلى ضمان اعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً وضمان دوريتها وحدثة نشرها.
- يسعى مصرف لبنان للإنتقال إلى الطبعة السادسة قريباً. كما أشار أيضاً فيما يتعلق بالإحصاءات النقدية والمالية أنه سيقوم مع لجنة الرقابة على المصارف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) وسيتوافق مع تعديل نموذج 2010 تماشياً مع متطلبات هذا المعيار.
- أشار البنك المركزي الليبي أنه يهدف من خلال الاستراتيجية إلى تدريب القائمين على اعداد ميزان المدفوعات والحصول على المزيد من الدعم الفني.
- أشار البنك المركزي المصري إلى استراتيجية تتضمن مرحلتين: الأولى تركز على اعادة تصنيف بعض بنود ميزان المدفوعات وإدخال بعض التحسينات في ضوء البيانات المتاحة. في حين يتم في المرحلة الثانية تعديل اقتراحات التحسينات المطلوب إدراجها على النظام الحالي والبحث في القضايا المنهجية المطروحة للتطوير والتنفيذ وإيجاد الحلول لها.
- أكد البنك المركزي الموريتاني أنه سيقوم بمراجعة حتى نهاية عام 2017 وكذلك تحسين المصادر.

المحور الرابع : تناسب الموارد المتاحة في البنك المركزي

أكدت بعض الجهات المعنية بنقص سواءً في الموارد البشرية أو التجهيزات المتاحة لدى البنوك المركزية. يستعرض جدول رقم (7) التالي الموارد المتاحة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

جدول رقم (7)

تناسب الموارد المتاحة في البنك المركزي ومؤسسات النقد العربية

ملاحظات	التجهيزات والبرمجيات	الموارد البشرية	
	√	√	الأردن
هناك حاجة لزيادة عدد الموظفين خلال سنة	√	√	الإمارات
	√	√	البحرين
نقص في الموارد البشرية المتخصصة والتجهيزات بحاجة إلى دعم	×	×	تونس
	√	√	السعودية
	√	√	السودان
	√	√	العراق
	√	√	قطر
	√	√	فلسطين
	√	√	الكويت
ضرورة دعم الكادر بإقتصاديين	√	×	لبنان
نقص في الموارد البشرية	√	×	ليبيا
	√	√	المغرب
	√	√	مصر
في الوقت الحالي لا تتناسب مع حجم العمل	×	×	موريتانيا

المصدر : استبيان المستجدات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

المحور الخامس : النماذج الاقتصادية لدى البنك المركزي

تبين أن 86 في المائة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية لديها نماذج للتنبؤات بالمتغيرات الاقتصادية على المدين القصير والمتوسط خاصة فيما يتعلق بالنتائج المحلي الاجمالي، والتضخم، وأسعار الفائدة، ومتغيرات الكتلة النقدية ومؤشرات ميزان المدفوعات. بالمقابل أشار حوالي 14 في المائة إلى عدم استخدام أية نماذج اقتصادية للتنبؤات بالمتغيرات الاقتصادية (جدول رقم 8).

جدول رقم (8)

توفر نماذج اقتصادية لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية

ملاحظات حول النموذج الاقتصادي	لا	نعم	
عدة نماذج : نموذج اقتصادي كلي FPAS يستخدم لتوقعات متوسطة وطويلة الأجل لمتغيرات الناتج والتضخم وأسعار الفائدة. وكذلك نماذج لتحليل الترابطات الاقتصادية والتوقعات قصيرة الأجل باستخدام E-VIEWS		√	الأردن
-		√	الإمارات
نموذج لاختبار الاجهاد للمصارف		√	البحرين
نموذج للتنبؤات الخاصة بمؤشرات المدفوعات الخارجية ومؤشرات النقد		√	تونس
نموذج اقتصاد كلي يغطي أهم القطاعات والمؤشرات الاقتصادية: الناتج والمالية العامة وميزان المدفوعات		√	السعودية
جاري العمل على إعداده وتطبيقه		√	العراق
يستخدم في تقدير التضخم		√	قطر
نموذج هيكلي يركز على تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والعوامل التي تؤثر في مستوياتها واثار السياسات المالية والاقتصادية على الأداء الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات		√	فلسطين
يستخدم نموذج اقتصاد كلي للتنبؤ بأهم المتغيرات الاقتصادية، كالنتائج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة والتضخم والايادات النفطية وغير النفطية		√	الكويت
يستخدم مؤشر اقتصادي لدى مصرف لبنان لإستطلاع الاوضاع الاقتصادية الفصلية (كالصناعة والتجار والبناء)		√	لبنان
GPM		√	المغرب
نموذج للتضخم والمجاميع النقدية		√	موريتانيا

المصدر : استبيان المستجدات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

3. تقرير حول الاستبيان المرسل إلى وزارات المالية

أُستلم صندوق النقد العربي ستة استبيانات من وزارات المالية بنسبة بلغت 32 في المائة من إجمالي الاستبيانات المرسلة إليها.

المحور الأول : الأدلة والمنهجيات الإحصائية

نلاحظ تباين في الإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لغرض الانتقال إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014. يوضح جدول رقم (9) أهم الإجراءات التي قامت بها الدول العربية في هذا الشأن:

جدول رقم (9)

أهم الإجراءات للانتقال إلى إحصاءات مالية الحكومة 2014

الدول	النظام المطبق حالياً	عدد العاملين	الإجراءات
الجزائر	2001	...	...
السعودية	2014	عدة إدارات كلا حسب اختصاصه	تم إصدار الميزانية العامة لعام 2016 وفقاً لدليل 2014. إنشاء وحدة المالية الكلية وإدارة الدين العام بالوزارة. والاستعانة بخبراء دوليين لتأهيل العاملين وتدريب أكثر من 3000 موظف بالوزارة على التصنيف الاقتصادي. كما تم بناء نظام آلي يتوافق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.
العراق	2014	...	تم العمل به منذ كانون الثاني عام 2016
سلطنة عُمان	1986	...	تم تشكيل فريق عمل لتطبيق دليل مالية الحكومة 2014.
فلسطين	2001	نقص في عدد الكوادر	تم تصنيف شجرة الحسابات على النظام المالي الخاص بوزارة المالية
قطر	2014	4	استكمال وتحديث بيانات المالية العامة وفقاً لدليل 2014. كما تم تصنيف شجرة الحسابات لتتوافق مع متطلبات إحصاءات مالية الحكومة. إضافة إلى تصميم قاعدة بيانات الكترونية لإعادة تصنيف كافة بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لدليل 2014. وضع آلية لاحتساب صافي التمويل بشكل شهري.
المغرب	1986 بالموازاة مع تطبيق بعض معايير 2001	5	إنشاء لجنة مكلفة بالإعداد لتطبيق دليل 2001، وإصلاح الإطار القانوني للمالية العامة، وتطوير النظم المعلوماتية.

المحور الثاني : استراتيجية النهوض بإحصاءات مالية الحكومة

تبين من نتائج الاستبيان أن هناك استراتيجية للنهوض بإحصاءات مالية الحكومة. نستعرض فيما يلي أهم ملامحها:

جدول رقم (10)

استراتيجية النهوض بإحصاءات مالية الحكومة

الدول	نعم	لا	ملاحظات
الجزائر	√		العمل على نشر بيانات المالية العامة، والإحصاءات النقدية، وإحصاءات القطاع الحقيقي، والإحصاءات الاجتماعية.
السعودية	√		لدى الوزارة تصور مستقبلي لتطبيق الدليل منذ عام 2015 وحتى 2020 والانضمام إلى نظام SDDS، والاشتراك في قاعدة بيانات الدين العام بصندوق النقد الدولي. إضافة إلى مبادرة النظام المالي الموحد والحساب المالي الموحد والانتقال إلى نظام الاستحقاق. والجهود مستمرة لتحسين جودة البيانات من حيث النوعية والتغطية والدورية.
العراق	√		تقوم الوزارة بإرسال بيانات شهرية إلى صندوق النقد الدولي حول حساب الدولة للموازنة الجارية والاستثمارية حسب تصنيف الموازنة.
سلطنة عُمان	√		تم تشكيل فريق عمل لتطبيق مالية الحكومة
قطر	√		تم إنتاج البيانات المالية وفق تصنيف 2014. في المرحلة الأخيرة تسعى الوزارة للانضمام إلى معيار SDDS.
فلسطين	√		مواكبة معايير النشر وتطبيق التحديثات التي تمت على دليل 2014، إضافة إلى تدريب الكوادر.
المغرب	√		تقوم وزارة المالية بتعزيز قدراتها الإحصائية، وذلك من خلال صيانة وتحسين قاعدة المعطيات من أجل تمكّنها لتتبع المؤشرات المتعلقة بالإحصاءات المالية والاقتصادية.

المصدر : استبيان المستجدات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

المحور الثالث : تناسب الموارد المتاحة في وزارة المالية

تباينت ردود وزارات المالية حول الموارد المتاحة، حيث أشار البعض إلى نقص المسجل سواءً في الموارد البشرية أو التجهيزات. يستعرض جدول رقم (11) التالي الموارد المتاحة لدى وزارات المالية.

جدول رقم (11)

تناسب الموارد المتاحة في وزارة المالية

ملاحظات	التجهيزات والبرمجيات	الموارد البشرية	
يوجد نقص ويمكن تجاوزه بالنسبة للموارد البشرية، هناك تحسن في مستوى الكفاءات. أما التجهيزات فقد سخرت الوزارة كل امكانياتها.	×	×	الجزائر
لازالت الوزارة بحاجة إلى كوادر متخصصة في مجال إحصاءات مالية الحكومة.	√	×	السعودية
-	√	√	العراق
	×	×	سلطنة عُمان
بحاجة إلى دورات تدريبية لكوادر الوزارة	√	√	قطر
نقص كبير بالكوادر البشرية	-	×	فلسطين
-	√	√	المغرب

المصدر : استبيان المستجِدات في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية

ثالثاً : مقترحات حول تطوير الإحصاءات

نستعرض فيما يلي أهم اقتراحات البنوك المركزية ومؤسسات النقدية العربية، وزارات المالية، والأجهزة الإحصائية حول أية تطورات الإحصاءات :

1. توحيد المعايير والمنهجيات والأدلة الإحصائية بين الدول العربية.

2. تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في المجال الإحصائي بين الدول العربية لاسيما المُنظمة إلى معيار النشر الخاص SDDS.
3. تطبيق مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية وغير المالية.
4. إعداد الميزانية القطاعية.
5. تأسيس قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤات.
6. تطبيق نظام البلاغات عن المعاملات الدولية.
7. تطوير قواعد بيانات ربعية لميزان المدفوعات وتكوين وضع الاستثمار الدولي IIP.
8. توفير التدريب والمعونة الفنية للدول العربية التي مازالت تعتمد المنهجيات القديمة.
9. التعمق في طرق تقييم أصول الدين الخارجي، خاصة الاستثمارات في الحافظة.
10. تدعيم الدراسات والبحوث اللازمة لتشخيص الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية وتقديم الحلول.
11. التنسيق مع الجهات الرسمية في الدول المشاركة لتحديث التشريعات المتعلقة بالإحصاء وفق المعايير الدولية ودعم استقلالية الهياكل الإحصائية.
12. تكوين فرق عمل مُختصة حسب نوعية الإحصاءات.

رابعاً: الإجراءات المتخذة للانضمام إلى معيار النشر الخاص

قامت العديد من الدول العربية بتحسين جودة إحصاءاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وإستيفاء بعض المتطلبات المتعلقة بمعيار النظام الخاص لنشر البيانات SDDS تمهيداً للانضمام إليه. فيما يلي ملخص لأهم الإجراءات التي قامت بها الدول العربية من أجل الانضمام إلى معيار النشر الخاص:

❖ المملكة الأردنية الهاشمية

انضم منذ عام 2010 ويتم نشر البيانات وفقاً لمتطلبات المعيار الخاص للنشر.

❖ مملكة البحرين

أنضمت البحرين إلى النظام العام المعزز لنشر البيانات في عام 2015، حيث يشمل النظام المعزز 15 مؤشر موزعة على 15 قطاع اقتصادي، كالقطاع الحقيقي والذي يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أهم مؤشرات، وقطاع عمليات الحكومة العامة، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي. استناداً للتقرير الأخير الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإن البحرين لا تنطبق معايير النشر في القطاع الخارجي خاصة فيما يتعلق بالدين الحكومي وذلك كما ورد من مصرف البحرين المركزي.

❖ الجمهورية التونسية

انضمت منذ عام 2001 ويعمل البنك المركزي لتطبيق متطلبات المعيار الخاص SDDS+.

❖ الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

فيما يلي ملخص للمسائل التقنية المتعلقة بالديوان الوطني للإحصاء:

1. إعداد الإحصاءات الربعية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة.
2. إعداد مؤشر ربعي للانتاج الصناعي.

3. توفير ونشر مؤشرات ربعية حول سوق العمل.
4. إنتاج مؤشر أسعار المستهلكين شهرياً.
5. التعاون والتنسيق مع بنك الجزائر ووزارة المالية فيما يتعلق بجودة البيانات.
6. اعداد بيانات وصفية (Metadata) حسب متطلبات اطار تقييم جودة البيانات لصندوق النقد الدولي.

❖ المملكة العربية السعودية

- تم استيفاء 12 مطلب من أصل 18 من حيث نطاق ودورية ومواعيد نشر البيانات.
1. تم التحول إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.
 2. تم التوسع في نشر بيانات مالية الحكومة للعام المالي 2017.
 3. إستيفاء مؤسسة النقد العربي السعودي لجميع المتطلبات المتعلقة بالمعيار.
 4. كما أستوفت الهيئة العامة للإحصاء كافة المتطلبات.

❖ جمهورية السودان

1. يلتزم البنك المركزي بإعداد البيانات الإحصائية وفقاً لأحدث المنهجيات والأدلة الإحصائية.
2. يلتزم البنك المركزي بنشر البيانات بصورة شهرية وربع سنوية على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي وارسالها لصندوق النقد الدولي وفق جدول زمني.

❖ سلطنة عُمان

1. تم إنشاء بوابة للبيانات والمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية.
2. إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على مؤشرات إحصائية مع بيانات وصفية للسلاسل الزمنية الطويلة، وتم تغطيتها مع الجهات الحكومية بثلاث طرق إلكترونية، إضافة إلى ربط مع قواعد البيانات.

❖ دولة قطر

1. جاري العمل على اعداد الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.
2. جاري العمل على اعداد نشرة الاستثمار الأجنبي الربعية.
3. تم الإنتهاء من مستند المنهجية ونشرها على الموقع الإلكتروني.
4. التنسيق بين مصرف قطر ووزارتي التخطيط والمالية لتذليل التحديات التي تواجه كل جهة وعقد اجتماعات دورية من أجل الانضمام إلى المعيار الخاص.
5. اعداد وصف البيانات MetaData .
6. اعداد صفحة البيانات الوطنية واعداد جدول المقارنة مع الممارسات المفضلة.

❖ دولة فلسطين

أنضمت فلسطين إلى معيار النشر الخاص منذ عام 2010

1. تعيين مسؤولي تنسيق مع صندوق النقد الدولي بشأن جميع الأمور المتعلقة بمعيار النشر الخاص والتنسيق مع جميع المؤسسات المنتجة للإحصاءات في الدولة من أجل الإيفاء بمتطلبات المعيار.
2. نشر صفحة البيانات الوطنية على الصفحة الإلكترونية للجهاز الإحصائي والتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

3. اعداد ونشر الجداول الإحصائية وفق جدول زمني مُسبق وتزويد صندوق النقد الدولي بشكل دوري.
4. اعداد البيانات الوصفية للمؤشرات ونشرها وتحديثها بشكل دوري على موقع صندوق النقد الدولي.

❖ دولة الكويت

جاري العمل على تطبيق المعيار بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي وتطبيق بعض المؤشرات كمؤشر الأرقام القياسية للمنتجين وبيانات سوق العمل.

❖ دولة ليبيا

لم يتم اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بمعيار النشر الخاص للبيانات.

❖ جمهورية مصر العربية

منظمة منذ عام 2005 إلى المعيار الخاص للنشر.

❖ المملكة المغربية

منظمة إلى المعيار الخاص للنشر ويطمح إلى الإنضمام إلى معيار "SDDS Plus".

خامساً : الاستنتاجات

تبين من الاستبيانات المُرسلة من المؤسسات المعنية بالدول العربية إلى صندوق النقد العربي فيما يلي :

1. فيما يتعلق بالأدلة والمنهجيات

بلغت نسبة التقدم للانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الدول العربية بحدود 50 في المائة. كما تشير النتائج أيضاً إلى مايلي :

- تطبق غالبية الدول العربية نظام الحسابات القومية 1993.
- تطبق غالبية الدول العربية دليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام 2000.
- تعتمد سبعة دول عربية على الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات.
- تعتمد أربعة دول عربية على دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014 بشكل كلي.
- خمسة دول عربية منضمة إلى معيار النشر الخاص للبيانات SDDS.

2. الموارد البشرية والتجهيزات

- الحاجة إلى دعم الموارد العاملة في المجال الإحصائي لدى الهياكل الإحصائية لتناسب مع كمية العمل المُناطة بعهدتها لاعداد الإحصاءات المعتمدة.
- الحاجة لزيادة التجهيزات المتاحة وتطوير تكنولوجيا المعلومات في جمع البيانات و تخزينها بالنسبة لبعض الهياكل الإحصائية.
- تأهيل الكوادر العاملة في الهياكل الإحصائية لإعداد الإحصاءات.

3. المسوحات والسجلات الادارية

- السجلات الادارية تكتسي قيمة قصوى في إعداد الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية.
- زيادة الموارد المادية لدى بعض الأجهزة الإحصائية لتقوم بالمسوحات على أكمل وجه.

4. المؤشرات الإحصائية والاقتصادية

- زيادة الدراسات والأبحاث، حيث أصبح مطلب أساسي من بعض الهياكل الإحصائية.
- تكثيف استخدام النمذجة الاقتصادية للقيام بالتنبؤات للمتغيرات الاقتصادية.
- أشارت بعض الهياكل الإحصائية إلى ضرورة تكوين فرق عمل متخصصة تدعم الدول العربية .
- اعداد وتطبيق مؤشرات السلامة المالية يعتبر مطلب هام للعديد من الدول العربية.

سادساً : التوصيات

نستعرض فيما يلي بعض التوصيات التي تُساهم في تطوير الأدلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية:

1. تقديم المزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتأهيل الكوادر البشرية في الهياكل الإحصائية.
2. تكوين فرق عمل مُخصصة في الأدلة والمنهجيات الإحصائية من الدول العربية تهدف إلى تقديم الدعم الفني للدول العربية التي تطبق المنهجيات القديمة.
3. اعداد قاعدة بيانات للخبراء المتخصصين في المجال الإحصائي من العاملين في المؤسسات العربية الإحصائية .
4. تكثيف التعاون المشترك بين الهياكل الإحصائية في الدول العربية.
5. زيادة الدراسات والأبحاث المتخصصة الهادفة إلى تطوير وتحسين الأدلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية.
6. متابعة الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية بكل دقة ومنهجية.
7. تبادل الخبرات والخبراء بين الدول العربية وخاصة الدول المُنظمة إلى المعيار الخاص للنشر.
8. عقد ورش عمل حول أهمية المعيار الخاص لنشر البيانات SDDS.